منهج التأليف في النوازل عند الونشريسي

The composition curriculum of EL Nawazel according to EL Wansharissi

الباحث: محمد أمين قادري

جامعة الجزائر 1، كلية العلوم الإسلامية، قسم الشريعة، أصول الفقه.

البريد الإلكتروني: aminekadri1@hotmail.com

الملخص:

لقد أسهم الفقيه أبو العباس الونشريسي في خدمة الفقه الإسلامي بصفة عامة والمذهب المالكي بصفة خاصة، وذلك من خلال تأليفه في النوازل الفقهية، وإنّ هذه الدراسة جاءت لتبرز المنهج الذي سار عليه الونشريسي في التأليف في النوازل، كما عرّفت بالونشريسي وبكتابه الموسوم بـ: "المعيار المعرب" الذي اشتمل على فتاوى واجتهادات علماء الغرب الإسلامي في نوازل وقعت ما بين القرن الثالث والتاسع الهجري، حيث اتسمت هذه الفتاوى بالواقعية ومراعاة أحوال الناس، كما امتازت بالتأصيل العلمي الرصين، كما بينت الدراسة كيفية إيراد الونشريسي للأسئلة وانتقاءها وترتيبها تحت الأبواب الفقهية الخاصة بها، وكيفية صياغة الأجوبة والتعقيب عليها، وبيان مصادره التي اعتمدها في التأليف.

الكلمات المفتاحية: المنهج– التأليف-النوازل-الونشريسي.

Abstract

The composition curriculum of EL Nawazel according to EL Wansharissi

The Islamic jurist Abu EL Abass el wansharissi contributed in the service of Islamic jurispredance – FIKH- in general and specialy in the maliki way,that was though his compositionnd in el nawazel this study aims to highlight the approach tha el nawazel used in the composition of

el nawazel it aims to define el wansharissi and his book " el miyaar el moarab ",wich includes the fatwah and the studies of the Islamic west schoolars in nawazel tha happened during the third a,d ninth centuries of hijrah-

This fatwah characterized by realism and care about the people's situations and the scientific details-

In addition the study shows how el wansharissi asked selected and organized questions under jurisdprendance chapter's, it also shows how he formulated answers and commentaries and how he showed the references that he used in his study -

Key words: curriculum, composition, ELNawazel, EL Wansharissi -

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

إنّ من رحمة الله تعالى بهذه الأمة أن جعل لها على مرّ الأزمنة والعصور علماء ربانيين يبينون لها ما فيه خير معاشها ومعادها مما يطرأ عليها في كلّ وقت من متغيرات الحياة بواسطة فتاوى منبثقة من شرعه الحكيم تتلاءم مع تلك المتغيرات، ويجيبون الناس عن مسائلهم ويبينون لهم الحلال والحرام في قضاياهم، ولقد اهتم علماء الجزائر خاصة غاية الاهتمام بعلم النوازل، وكان لعلماء تلمسان أثر كبير في خدمة مجال الفتوى والنوازل وهذا ما نشهده في كتاب: "المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب"، لأبي العباس الونشريسي، هذا السفر اشتمل على فتاوى واجتهادات في نوازل وقعت ما بين القرن الثالث والتاسع الهجري، حيث اتسمت هذه الفتاوى بالواقعية ومراعاة أحوال الناس، كما امتازت بالتأصيل العلمي الرصين، لذلك أردت أن يكون موضوع الدراسة بعنوان: "منهج التأليف في النوازل عند الونشريسي".

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة بالدرجة الأولى إلى توضيح الأسس المعرفية والأطر المنهجية التي اعتمد عليها الإمام أبي العباس الونشريسي في التأليف في النوازل، كما أنّ هذه الدراسة تحاول تسليط الضوء على نموذج من نماذج تراثنا الفقهي المتمثل في كتاب المعيار المعرب، والاهتمام بعلماء الجزائر بصفة عامة، وعلماء تلمسان بصفة خاصة، وإبراز علو قدرهم ومكانتهم.

الإشكالية:

يحاول البحث الإجابة على الأسئلة التالية:ما هو منهج الإمام أبي العباس الونشريسي في التأليف في النوازل؟ وماهي الأسس التي اعتمدها في التأليف؟

المنهج المعتمد في البحث:

إن طبيعة هذا الموضوع تقتضي السير على المنهج الاستقرائي والتحليلي والوصفي، حيث قمت بتحليل كتاب المعيار المعرب وهذا من أجل استخلاص المنهج الذي سار عليه هذا الإمام في تأليفه في النوازل.

خطة البحث:

قسمت البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث، ذكرت في المقدمة أهمية البحث، والإشكالية، والمنهج المعتمد في البحث، وخطة البحث.

المبحث الأول: في التعريف بمفردات العنوان، وتحته مطلبين، الأول في ترجمة أبي العباس الونشريسي، الثاني في تعريف النوازل لغة واصطلاحا.

المبحث الثاني في التعريف بكتاب المعيار، وتحته أربعة مطالب، الأول: تحقيق اسم الكتاب، الثاني: وصف الكتاب ومضمونه، الثالث: مصادر الونشريسي في الكتاب، الرابع أهمية الكتاب.

المبحث الثالث: منهج تأليف الونشريسي في النوازل، وتحته ثلاثة مطالب، الأول في منهجه في عرض الأسئلة، والثاني منهجه في صياغة الأجوبة، والثالث في خصائص نوازل الونشريسي.

وختمت البحث بذكر أهم النتائج المتوصل إليها في الدراسة.

المبحث الأول: التعريف بمفردات العنوان:

المطلب الأول: ترجمة الونشريسي:

اسمه ومولده:

هو العالم العلامة: أبو العباس أحمد بن يحيى بن محمد بن عبد الواحد بن علي الونشريسي الأصل، التلمساني المنشأ والقراءة، الفاسي الوفاة، المالكي الفقيه، اختلف المترجمون له في تحديد مكان ولادته على قولين: فذهب المقري[1] إلى أنه ولد بجبال الونشريس، وتحديدا بمنطقة الحجالوة بلدية الأزهرية حاليا ولاية تيسمسيلت، بينما ذهب إميل عمار ومحمد حجي في مقدمة كتابه: "ألف سنة من الوفيات" إلى ولد في تلمسان[2]، ولم تحدد المصادر زمان مولده، لكن يمكن تقديرها بما ذكره أحمد التنبكتي بأنه توفي سنة (914هـ) وعمره نحو ثمانين سنة[3] ، فعليه تكون سنة مولده حوالي سنة أربع وثلاثين وثمانمائة للهجرة (834هـ).

نشأته ورحلته:

نشأ أبو العباس الونشريسي في تلمسان، حيث انتقل إليها مع والده في طفولته المبكرة، وتفقه بها على كبار فقهائها وأخذ كثيرا من العلوم التي كانت تُدَرّس في ذلك الوقت، وكان معروفا بقوته في قول الحق والصدع به، وفي أول محرم من سنة 874هـ لما بلغ الأربعين من عمره غادر تلمسان على إثر

([1]) أزهار الرياض في أخبار عياض، شهاب الدين المقري، ج3 ص 65.

([2]) **عدة البروق في جمع ما في المذهب من الفروق، أبو العباس الونشريسي، دراسة وتحقيق: حمزة أبو فارس، ص 23.**

([3]) نيل الابتهاج بتطريز الديباج، أحمد بابا التنبكتي، عناية: عبد الحميد عبد الله الهرامة، ص 288-289.

حادثة حصلت له مع السلطان فغضب عليه، ونُهبت داره مما اضطر على إثرها إلى الرحلة إلى فاس مكره، ولكن لم تحدد المصادر سبب النفرة التي حصلت بينه وبين السلطان، فقيل أنه بسبب استنكار الونشريسي لسياسة السلطان في السكوت عن نصرة أهل الأندلس، وقيل بل بسبب مبايعته ووقوفه في صف الملك الحفصي الذي قاد حملة لتأديب هذا السلطان، وقيل: بل بسبب عدم سكوته عن الفساد الذي كان في ذلك الوقت[4].

شيوخه وتلاميذه:

لقد أخذ الونشريسي العلم عن أكابر علماء تلمسان التي نشأ بها، فكان ينهل من علوم مشايخها، وقد أثبت الونشريسي الشيوخ الذين تتلمذ على أيديهم في كتابه "الوفايات"، وفي مقدمتهم: أبو الفضل قاسم بن سعيد العقباني توفي (854هـ)، والفقيه المحقق أبو سالم إبراهيم بن قاسم العقباني توفي (880هـ)، كما أخذ عن أبي عبد الله محمد بن أحمد بن قاسم العقباني التلمساني الفقيه العلامة توفي (871هـ)، و عن أبي عبد الله محمد بن العباس بن محمد بن عيسى العباسي التلمساني توفي (871هـ)، وأبي عبد الله محمد بن قاسم بن محمد بن أحمد القوري المكناسي ثم الفاسي، شيخ الجماعة بفاس، أخذ عنه الونشريسي مكاتبة[5] توفي (872هـ) ، وأبي عبد الله محمد بن محمد بن أحمد بن مرزوق المعروف بالكفيف قال عنه الونشريسي: "الفقيه الحافظ الخطيب" توفي (901هـ).

وإنه مما يلاحظ في شيوخ أبي العباس الونشريسي أنهم من العلماء الكبار، والقضاة والمفتين مما كان له الأثر البارز في تكوين الملكة الفقهية للونشريسي.

([4]) إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك، الونشريسي، تحقيق: الصادق الغرياني، ص 14.

([5]) المعيار المعرب، الونشريسي، تحقيق: جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي، ج3 ص 372-377.

كما كان لهذا العالم الكبير جملة كثيرة من الطلبة يتزاحمون عنده لينهلوا من علمه، ولقد تخرج على يديه جماعة من الفقهاء ممن لازمه منهم: ابنه أبو محمد عبد الواحد بن أحمد الونشريسي توفي (955هـ)، وأبو عبد الله محمد بن محمد ابن الغرديس التغلبي، توفي (899هـ)، وأبو زكريا يحي بن مخلوف السوسي، الشيخ الفقيه، توفي (927هـ) ، وأبو محمد الحسن بن عثمان التاملي الجزولي، الفقيه توفي (932هـ).

مكانته العلمية:

لقد شهد كلّ من ترجم للإمام الونشريسي بغزارة العلم وعلو الكعب ودقة الفهم، ومما جاء في مدحه والثناء عليه:

1- قال ابن غازي: "لو أنّ رجلاً حلف بطلاق زوجته أنّ أبا العباس الونشريسي أحاط بمذهب مالك أصوله وفروعه، لكان بارّاً في يمينه ولا تطلق عليه زوجته"[6].

2- وقال المنجور عنه أيضا أنّه كان يتقن علوما كثيرة، إلاّ أنّه انقطع إلى تدريس الفقه واشتغل به، حتى يقول من لايعرفه: إنّه لايحسن غيره، " "وكان فصيح اللسان والقلم حتى كان بعض من يحضر تدريسه يقول لو حضره سيبويه لأخذ النحو من فيه"[7].

3- وقال عنه ابن عسكر: "الشيخ الإمام العالم العلامة المصنف الأبرع، الفقيه الأكمل الأرفع، البحر الزاخر، والكوكب الباهر، حجة المغاربة على أهل

([6]) دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر، ابن عسكر الشفشاوني، تحقيق: محمد حجي، ص 47.

([7]) فهرس أحمد المنجور، تحقيق: محمد حجي ، ص 50.

الأقاليم."، وقال عنه أيضا أنه :"كان رحمه الله من كبار العلماء الراسخين، والأئمة المحققين" [8].

مؤلفاته:

خلّف الونشريسي آثارا كثيرة، منها: "المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب"، وهو أشهر كتبه، "إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك"، وقد ضم 118 قاعدة، وهو مطبوع، "المنهج الفائق والمنهل الرائق والمعنى اللائق بآداب الموثق وأحكام الوثائق"، وقد طبع بفاس، "الوفيات" وقد ذكر فيه وفيات العلماء من أول القرن الثامن إلى قبيل وفاته بسنتين، وهو مطبوع، "عدّة البروق في جمع ما في المذهب من الجموع والفروق".

وفاته: توفي الونشريسي رحمه الله بفاس سنة (914هـ)، عن نحو ثمانين سنة.

المطلب الثاني : تعريف النوازل:

تعريفها لغة:

جمع نازلة، والنازلة في اللغة اسم فاعل من نزل إذا حلّ، قال ابن فارس: "النون والزاي واللام كلمة صحيحة تدل على هبوط الشيء ووقوعه، وأكثر ما تطلق على نزول أمر فيه شدة، فهي المصيبة الشديدة من شدائد الدهر التي تنزل بالناس" [9].

تعريفها اصطلاحا:

أطلق فقهاء المالكية اسم النوازل على مجموعة الوقائع والمسائل التي كانت تُعرض على المفتين والقضاة، فالنوازل عندهم مرادفة عندهم لمصطلح

([8]) دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر، ابن عسكر الشفشاوني، تحقيق: محمد حجي ، ص 48.

([9]) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، ج5 ص417.

الفتوى، وقد اعتنى العلماء قديما بالنوازل، جمعا وترتيبا، ضمن ما يسمى بكتب الفتاوى ومثاله: "الدرر المكنونة في نوازل مازونة" لأبي زكريا المازوني، و"نوازل البرزلي" لأبي القاسم البرزلي، و"المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب" للونشريسي، و"كتاب النوازل" لعيسى بن علي الحسني العلمي.

وعُرّفت النوازل في الاصطلاح بأنها: "ما استدعى حكما شرعيا من الوقائع المستجدة."[10].

المبحث الثاني: التعريف بكتاب المعيار

المطلب الأول: تحقيق اسم الكتاب:

اختلف العلماء في تحديد اسم كتاب الونشريسي الذي جمعه في النوازل إلى أقوال:

القول الأول: ذكر الشريف محمد بن جعفر بن إدريس الكتاني أنّ كتاب الونشريسي اسمه: "المعيار المغرب والجامع المعرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب"[11]، ولعله وقع تصحيف للناسخ فكتب لفظة "المغرب" بدل "المعرب".

القول الثاني: وذكر التنبكتي أنّ اسم الكتاب هو: "المعيار المعرب عن فتاوى علماء إفرقيا والأندلس والمغرب"[12]. وهذا اختصار للاسم الحقيقي للكتاب.

([10])فقه النوازل دراسة تأصيلية تطبيقية، محمد الجيزاني، ج1 ص 24.

([11]) سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصالحين بفاس، الشريف محمد بن جعفر بن إدريس الكتاني، تحقيق: عبد الله الكامل الكتاني وآخرون، ج2 ص 172.

([12]) نيل الابتهاج بتطريز الديباج، أحمد بابا التنبكتي، ص 135.

القول الثالث: وهو لكثير من المؤلفين من علماء المذهب المالكي وغيرهم حين ينقلون من الكتاب يسمونه باسم: "المعيار"، ولعلّ ذلك كان اختصارا منهم لاسم الكتاب.

القول الرابع: صرّح الونشريسي في مقدمة كتابه باسمه فقال: "سميته: المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب"[13].

والصحيح مما ذكر من هذه الأقوال أنّ اسم الكتاب هو: "المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب" كما نصّ مؤلف الكتاب نفسه في مقدمته على اسم الكتاب، ذلك أنّ العنوان الصحيح لأي كتاب هو تلك الألفاظ التي يضعها مؤلف الكتاب نفسه على أوّل ورقة من كتابه.

ولم تذكر المصادر التي ترجمت للونشريسي تاريخ بداية تأليفه لكتاب المعيار، غير أنه أشار إلى تاريخ انتهائه منه فقال: "وكان الفراغ من تقييده مع مزاحمة الأشغال، وتغير الأحوال، يوم الأحد الثامن والعشرين لشوال عام واحد وتسعمائة"[14]، غير أنّ الونشريسي لم يطو الكتاب طيا نهائيا في هذا التاريخ ولم يعد إليه ، بل ظلّ يتعاهده بالزيادة والتنقيح، بدليل أنه نصّ على الإلحاقات في الفتاوى التي يضيفها إلى أصحابها ونص في بعضها أنّه فعل ذلك سنة 911هـ[15] ، ومع ذلك بقيت فيه مواضع كثيرة بيضاء[16]، واستنتج محمد حجي أنّ المدة التي استغرقها الونشريسي في تأليف المعيار هي خمس

([13]) المعيار المعرب، الونشريسي، ج1 ص1.

([14]) المصدر نفسه، ج 12 ص395.

([15]) المصدر نفسه، ج1 ص 252.

([16]) مقدمة المعيار، محمد حجي، ج1 ص ح.

وعشرون سنة فقال: "نَفْتَرِضْ أَنَّ تأليفه وتَنْقِيحَهُ وتَوْسِيعَهُ استغرق حوالي ربع قرن، من نحو عام 890هـ إلى وفاة المؤلف عام 914هـ "[17]

المطلب الثاني:وصف الكتاب ومضمونه:

طبع كتاب المعيار في طبعته الأولى سنة (1314هـ-1879م) بفاس بالمملكة المغربية على الحجر في 12 جزءا، وقد اجتمع على إخراج هذا العمل عدد من فقهاء وخطاطين ومصححين، ثم أعادت طبعه وزارة الأوقاف المغربية ودار الغرب الإسلامي سنة (1401هـ- 1981م) تحت إشراف محمد حجي ومعه جماعة من الفقهاء في 13 مجلدا، وخصّص المجلد الأخير منها للفهارس، ثم صدر الكتاب مرة أخرى عن دار الكتب العلمية، باعتناء محمد عثمان سنة 2011م.

اشتمل الكتاب على نحو من 2135 فتوى، أصدرها علماء الغرب الإسلامي ما بين القرن الرابع والعاشر الهجريين.

أما مضمون الكتاب فقد جمع فيه مصنفه الفتاوى في تبويبات محددة، وذكر تحت كل باب مجموعة من الفتاوى المتعلقة به، ورتبها حسب تبويبات الفقهاء كما يلي:

المجلد الأول: ذكر فيه النوازل المتعلقة بفقه الطهارة، الصلاة، الجنائز، الزكاة، الصيام، الاعتكاف والحج.

المجلد الثاني: ذكر فيه النوازل المتعلقة بالصيد والذبائح والأشربة والضحايا والأيمان والنذور والدعاء والحدود والتعزيرات.

المجلد الثالث: ذكر فيه النوازل المتعلقة بالنكاح.

المجلد الرابع: ذكر فيه النوازل المتعلقة بالخلع، النفقات، الحضانة، الرجعة، الإيلاء، الظهار، اللعان، التمليك، الطلاق، العدة والاستبراء.

([17]) المصدر نفسه، ج 1 ص ح.

المجلد الخامس: ذكر فيه نوازل البيوع.

المجلد السادس: ذكر فيه نوازل الرهن والحمالة والحوالة، المديان والتفليس والصلح.

المجلد السابع: ذكر فيه نوازل الأحباس.

المجلد الثامن: ذكر فيه نوازل الشفعة والقسمة والإجارات، نوازل المياه والضرر.

المجلد التاسع: ذكر فيه نوازل الضرر ، الصدقات ، العتق.

المجلد العاشر: ذكر فيه نوازل الأقضية والشهادات، الدعاوى والأيمان، الوكالات.

المجلد الحادي عشر: ذكر فيه نوازل الجامع.

المجلد الثاني عشر: نوازل الجامع، وذكر فيه نوازل الاجتهاد والتقليد، والفتيا.

المطلب الثالث: مصادر الونشريسي في الكتاب:

لقد تنوعت مصادر الونشريسي في كتابه الموسوم بالمعيار، وكان في مقدمة تلك المصادر:

1- مؤلفات مكتبة آل الغرديس التي فتحها له تلميذه عبد الله محمد آل الغرديس (ت: 855هـ)، حيث تعد تلك المكتبة المصدر الأساسي للمعيار فيما يتعلق بنوازل الأندلس والمغرب الأقصى، وقد ذكر المنجور أنّ الونشريسي استعان بهذه المكتبة على تأليف المعيار فقال: "وبها استعان الشيخ على تصنيف كتاب النوازل الذي سماه المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى إفريقية والأندلس والمغرب، فإنما تيسرت له تلك النوازل لاسيما فتاوى أهل فاس وأهل الأندلس من خزانة هذا الفقيه"[18].

2- نوازل البرزلي أبو القاسم بن أحمد (ت: 841هـ)، واعتمدها في نقل فتاوى المغربين الأدنى والأوسط أو إفريقيا وتلمسان.

([18]) فهرس أحمد المنجور، تحقيق: محمد محمد حجي، ص 51.

3- الدرر المكنونة في نوازل مازونة لأبي زكرياء يحي بن عيسى المغيلي (ت: 883هـ).

بالإضافة إلى فتاوى شيوخه التي أخذ منهم مباشرة وبدون واسطة كآل العقباني، وابن مرزوق، كما نقل من كتب الفقه المعتمدة في المذهب الشيء الكثير ومنها: المدونة لابن القاسم، المنتقى للباجي، النوادر والزيادات على ما في المدونة من الأمهات لابن أبي زيد القيرواني، التبصرة للخمي، الواضحة لابن حبيب، البيان والتحصيل لابن رشد، مسائل ابن رشد، معين الحكام للقاضي ابن عبد الرفيع، مختصر الواضحة للبرادعي، الاستغناء لابن عبد الغفور، الفروق للقرافي، القواعد للمقري، الأربعين لأبي الفضل بن الخطيب، جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر، ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض وغيرها.

المطلب الرابع: أهمية الكتاب:

يعتبر كتاب المعيار من أحد أهم المصادر الأساسية التي يحتاج إليها الفقيه، وهذا لوفرة مادته الفقهية وغزارتها وتنوعها، فهو من أعظم الكتب المعتمدة التي كادت تحيط بمذهب الإمام مالك، ولكثرة المعلومات التي وردت في هذا الكتاب نجد أنه قد اهتمّ به عدد كبير من الدارسين في مجالات معرفية مختلفة، مثل: التاريخ، والجغرافيا، والأنساب، وعلم العمران، وعلم الاجتماع، والعلوم الإنسانية بصفة عامة.

وإنّ مما يزيد في أهمية هذا الكتاب ما ورد من ثناء العلماء عليه، ومن ذلك:

1- قال المقري: "لو لم يكن له غيره –أي المعيار- لكان كافيا"[19].

2- وقال التنبكتي عن كتاب المعيار: "جمع فأوعى، وحصّل فوعى"[20].

([19]) نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، أحمد المقري، تحقيق: إحسان عباس، ج 7 ص 406.

([20]) نيل الابتهاج بتطريز الديباج، أحمد بابا التنبكتي، ص 135.

3- وقال الكتاني: "من أعظم الكتب التي كادت تحيط بمذهب مالك"[21].

المبحث الثالث: منهج تأليف الونشريسي في النوازل:

المطلب الأول: منهج الونشريسي في عرض الأسئلة:

اعتمد الونشريسي على طريقة محددة المعالم في عرضه للأسئلة التي أوردها في المعيار، حيث تمثلت هذه الطريقة فيما يلي:

1- عدم ذكر أسماء المستفتين: لم يذكر الونشريسي في كتابه أسماء السائلين، وهذه ملاحظة يكاد يجمع عليها من كتب في النوازل، وذلك لأن المقصود هو معرفة الجواب لتعم المعرفة وتنتشر، فليس في معرفة شخص السائل كبير فائدة.

2- إيراد الأسئلة بصيغة المبني للمجهول: ينقل الونشريسي السؤال بصيغة المبني للمجهول، فيقول: سئل فلان عن كذا.

3- إيراده لنص الأسئلة كما وردت من السائل دون التصرف فيها: التزم الونشريسي في النوازل التي ذكرها في كتابه المعيار بالأمانة العلمية الكبيرة، وهذا ما نراه جليا من خلال إثباته لنصوص أسئلة السائلين في الغالب الأعم، فكان يورد الأسئلة كما وردت على المفتي ولو كانت في كثير من الأحيان تصاغ من طرف العوام حيث يمكن ملاحظة ذلك من الأخطاء النحوية والتركيبية التي تقع في نص بعض الأسئلة، ولقد سار على منهج ذكره لنص السؤال في كتابه كله ولم يتخلف عنه إلا في حالات نادرة جدا بسبب أنه لم يقف فيها على نص السؤال فكان يقول فيها بكل أمانة: سئل فلان عن مسألة تظهر من الجواب كذا، ومثاله ما جاء في المعيار أنّ ابن لبابة: "سئل عن ساقيتين ترفعان من واد واحد إحداهما فوق الأخرى وقع بينهما نزاع ، وفي السؤال

([21]) فهرس الفهارس والأثبات، عبد الحي الكتاني، اعتناء: إحسان عباس، ج2 ص 1123.

زيادة لم تظهر ولم تثبت إلا فيما يظهر من الجواب"[22] ، وجاء في المعيار مانصه: "و أجاب : أيضًا عن مسألة تظهر من الجواب بأن قال إقرار الأم بالمال أنه بيدها للابن في عقد الشراء ، لازم لها ولتركتها."[23]

4- التصريح بأسماء المفتين الذين وجّهت إليهم الأسئلة: حرص الونشريسي أن يذكر أسماء المفتين، وقد نص على هذا في المقدمة حيث قال: "وصرحت بأسماء المفتين إلا في اليسير النادر" [24] فيقول حين يصرح بأسماء المفتين : وسئل القباب عن كذا، سئل أبو القاسم المشدالي، سئل ابن مرزوق، سئل سيدي أبو القاسم العقباني، ولكن قد لا يذكر أسماء المفتين في أحيان نادرة إذا ما قورنت بحجم الكتاب فأحيانا كان يقول: سئل بعض أهل العلم، سئل بعض العلماء، وأحيانا كان ينسبهم إلى جهة معينة وذلك عندما كان يقول: سئل بعض المشارقة، سئل بعض طبة الأندلس، سئل بعض فقهاء الجزائر، سئل بعض فقهاء بجاية، سئل بعض التونسيين.

المطلب الثاني: منهج الونشريسي في صياغة الأجوبة:

1- المسألة الواحدة يجيب عنها مفتي واحد، ولا يتعدد المفتي في الغالب: غالبا ما يكتفي الونشريسي في عرضه لأجوبة السائلين بفتوى مفتي واحد يثبت جوابه، لكنه في بعض الأحيان يقدم في الجواب على السؤال الواحد إجابة لأكثر من مفتي، فتكون للمسألة الواحدة أكثر من إجابة.

لكن أورد عمر بن حماد انتقادا يتعلق بهذه الحيثية، وهو أنّ: "من أهم الإشكالات التي تنصب أمام الباحث هو ذلك المتمثل في نسبة الجواب –أي الفتوى- إلى صاحبها، أي عدم التيقن من هوية المصدر الحقيقي للجواب" ثم

([22]) المعيار المعرب، الونشريسي، ج 10ص 274.

([23]) المصدر نفسه، ج 3 ص 120.

([24]) المصدر نفسه، ج1 ص1.

يضيف قائلا: "فمن تلك الحالات التي يحرص فيها صاحب المجموع على ذكر أجوبة عدد من الفقهاء حول سؤال واحد، فقد تتداخل الأجوبة ولا نتبين بالقدر الكافي ما يعود إلى كل فقيه منهم"[25].

2- عدم ذكره للدليل إلا نادرا: كان الونشريسي يكتفي بذكر أجوبة المفتين دون أن يذكر دليلها من الكتاب والسنة أو أدلتها العقلية كما هو الشأن في كتب الفتاوى عموما، ولعلّ علّة عدم ذكر الدليل في الفتوى: أنّ الفتوى تهدف بالدرجة الأولى إلى تقديم الحكم العملي للسائل ليعمل به، وإنّ مقام الفتوى يختلف عن مقام التعليم وبسط الأدلة والحجج.

ومع هذا نجد أنّ الونشريسي قد أثبت في بعض المواضع فتاوى لبعض المفتين مقرونة بأدلتها، حيث بلغ عدد الفتاوى التي ذكر فيها الأدلة وبسطها مائة وأربعون موضعا[26]، وهو عدد قليل إذا ما قورن بالعدد الإجمالي للفتاوى الذي بلغ 2135 فتوى.

3- عدم الخوض في خلاف العلماء والمذاهب: لم يخض الونشريسي في كتابه المعيار المعرب في خلاف العلماء كثيرا، سواء منه الخلاف الذي يذكره علماء المذهب أو الخلاف العالي الذي يكون بين المذاهب الفقهية.

4- ذكره لأجوبة بعض المفتين من خارج المذهب المالكي: رغم كون الونشريسي فقيها مالكيا بامتياز فإنه لم يمنعه هذا الأمر من أن ينقل بعض الفتاوى عن علماء آخرين من مذاهب مختلفة، مما يدل على سعة صدره

([25]) من مشاكل كتاب المعيار للونشريسي: نسبة الفتاوى إلى أصحابها والظروف التي حفت بإنجازه وظهوره، عمر بن حمادي، مجلة دراسات أندلسية، العدد 25، سنة 1421هـ-2001م، ص 70.

([26]) الأصول التي استند إليها أبو العباس الونشريسي في فتاوى المعيار المعرب، عفيفة خروبي، بحث منشور في أعمال الملتقى الوطني الخامس للمذهب المالكي بالجزائر تحت عنوان: فقه النوازل في الغرب الإسلامي، 1430هـ -2009م، ص 497.

وتقبله للمذاهب الأخرى وعدم تعصبه للمذهب، ومن المذاهب التي نقل من فتاوى علمائها هم الشافعية، فنجده ينقل أجوبة فتاوى كثيرة عن النووي[27].

5- تعقيبه على المفتين: منهج الونشريسي في الأجوبة أنه يذكر سؤال السائل ثم يُعقبه بجواب المفتي دون تعقيب أو تعليق على الفتوى، ولكن لم يكن الونشريسي جامعا للفتاوى فقط بل كان ناقدا بصيرا، فكان يتعقب بعض الفتاوى والأقوال مرة بتضعيفها ومرة بالنصرة لها أو الزيادة عليها، "حيث يفوق عدد المسائل التي علّق عليها أبو العباس الونشريسي في المعيار المعرب أكثر من ست وخمسين ومائتي (256) مسألة، ويفوق عدد الفتاوى الخاصة أي التي أفتى فيها مجيبا عن مسائل وجهت إليه أكثر من خمسين (50) مسألة".[28]

وغالبا ما يبدأ تعقيبه بقوله: "قلت"، وقد تكون تعقبات الونشريسي قصيرة أحيانا في حدود السطر والسطرين وقد تطول لتبلغ الصفحات الكثيرة.

ولكن قد يعلق الونشريسي على بعض المسائل فيصعب تمييز كلامه من كلام المفتي، ويكون هذا التدخل "بأسلوب لا يُمكّن من تبيين حدود هذا التدخل"[29].

([27]) المعيار المعرب، الونشريسي، ج 1 ص 278- 300، ج 7 ص 265- 330، ج8 ص305- 296.

([28]) الأصول التي استند إليها أبو العباس الونشريسي في فتاوى المعيار المعرب، عفيفة خروبي، بحث منشور في أعمال الملتقى الوطني الخامس للمذهب المالكي بالجزائر تحت عنوان: فقه النوازل في الغرب الإسلامي، 1430هـ -2009م، ص 497.

([29]) من مشاكل كتاب المعيار للونشريسي: نسبة الفتاوى إلى أصحابها والظروف التي حفت بإنجازه وظهوره، عمر بن حمادي، مجلة دراسات أندلسية، العدد 25، سنة 1421هـ-2001م، ص 70.

6- اختلاف الجواب بين الطول والقصر: اختلفت أجوبة المفتين التي أوردها الونشريسي في المعيار المعرب، فأحيانا يكون الجواب سطرا واحدا أو أقل، وأحيانا يبلغ الجواب صفحات كثيرة، ويبلغ به الحال أحيانا أخرى لينقل لنا كتبا ورسائل برمتها.

المطلب الثالث: خصائص نوازل الزنشريسي:

اختصت نوازل الونشريسي بجملة من الخصائص، من أهمها ما يلي:

1- إلتزام الفقه المالكي في الفتوى وعدم الخروج عليه إلا نادرا، ولهذا أصبح كتاب المعيار المعرب من الكتب المعتمدة في المذهب المالكي، قال الشنقيطي:

واعتمدوا المعيار لكن فيه أجوبة ضعفها بفيه[30].

2- اتسمت المسائل الواردة في كتاب المعيار بالواقعية، فالونشريسي لم يورد في كتابه المسائل المفترضة أو التي لم تقع بعد، وهذا امتداد لفقه الإمام مالك الذي كان يكره الخوض في المسائل التي لم تقع، ويحرص على البحث في المسائل الواقعة فعلا[31].

الخاتمة:

([30]) نظم المعتمد من الأقوال والكتب في المذهب المالكي للشيخ محمد النابغة الغلاوي دراسة وتحقيق، لخضر بن قومار، رسالة ماجستير، غير منشورة،قسم الشريعة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2004-2005م، ص 89.

([31]) موسوعة المعيار للإمام أحمد بن يحي الونشريسي، أمحمد بناني، مجلة المعيار، العدد: 01، جوان 2010م، ص 28.

لقد ظهر من خلال هذه الدراسة منهج أبي العباس الونشريسي في التأليف في النوازل من خلال كتابه الموسوم بالمعيار المعرب، والذي ضمّنه ما يزيد عن ألفين ومائة وخمس وثلاثون (2135) مسألة، حيث استقى هذه الفتاوى من مدونات فقهية معتمدة لعدد من علماء الغرب الإسلامي، ويتمثل منهج التأليف في النوازل عند الونشريسي في النقاط التالية:

1- رتب الونشريسي النوازل في أبواب فقهية حيث ضمّن كل باب مجموعة من النوازل تندرج تحته.

2- اعتمد في عرضه للأسئلة على المنهجية التالية:

•عدم ذكره لأسماء السائلين.

•إيراد الأسئلة بصيغة المبني للمجهول.

•إيراده لنص الأسئلة كما وردت من السائل دون التصرف فيها.

•التصريح بأسماء المفتين الذين وجّهت إليهم الأسئلة، إلا في النادر.

3- أما منهجه في صياغة الأجوبة فكانت على النحو التالي:

•المسألة الواحدة يجيب عنها مفتي واحد، ولا يتعدد المفتي في الغالب، ولكن قد يجيب على السؤال الواحد أكثر من مفتي.

•عدم ذكره للدليل إلا نادرا.

•عدم الخوض في خلاف العلماء والمذاهب المختلفة.

•ذكره لأجوبة بعض المفتين من خارج المذهب المالكي.

•لم يكن الونشريسي مجرد ناقل للفتاوى بل كان يتدخل بالتعقيب والزيادة، وغالبا ما يميز ذلك التدخل بقوله: "قلت".

•لم يعتمد الونشريسي في إيراده للأجوبة على منهجية واحدة في الطول والقصر، فقد يكون الجواب سطرا واحدا، وقد يطول ليشمل عدة صفحات.

قائمة المصادر والمراجع:

1- أزهار الرياض في أخبار عياض، شهاب الدين المقري، تحقيق مصطفى السقا وآخرون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، سنة: 1361هـ- 1942م.

2- إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك، الونشريسي، تحقيق: الصادق الغرياني، دار ابن حزم، بيروت، ط 1، سنة: 1427هـ- 2006م.

3- دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر، ابن عسكر الشفشاوني، تحقيق: محمد حجي، مطبوعات دار المغرب، الرباط، سنة: 1397هـ – 1977م.

4- سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصالحين بفاس، الشريف محمد بن جعفر بن إدريس الكتاني، تحقيق: عبد الله الكامل الكتاني وآخرون، دار الثقافة، الدار البيضاء، دون سنة طبع.

5- عدة البروق في جمع ما في المذهب من الفروق، أبو العباس الونشريسي، دراسة وتحقيق: حمزة أبو فارس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط:1، سنة: 1410هـ-1990م.

6- فقه النوازل دراسة تأصيلية تطبيقية، محمد الجيزاني، دار ابن الجوزي، الرياض، ط:2، سنة: 1427هـ- 2006م.

7- فهرس أحمد المنجور، تحقيق: محمد حجي، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، سنة: 1395هـ-1976م.

8- فهرس الفهارس والأثبات، عبد الحي الكتاني، اعتناء: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط:2، سنة: 1402هـ -1982م.

9- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، سنة: 1399هـ – 1979م.

10- المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب، أبو العباس الونشريسي، خرجه: مجموعة من الفقهاء بإشراف

محمد حجي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، سنة: 1401هـ- 1981م.

11- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، أحمد المقري، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، سنة: 1408هـ – 1988م.

12- نيل الابتهاج بتطريز الديباج، أحمد بابا التنبكتي، عناية: عبد الحميد عبد الله الهرامة، دار الكاتب، طرابلس ليبيا، ط: 2، سنة: 2000م.

المقالات العلمية:

1- الأصول التي استند إليها أبو العباس الونشريسي في فتاوى المعيار المعرب، عفيفة خروبي، بحث منشور في أعمال الملتقى الوطني الخامس للمذهب المالكي بالجزائر تحت عنوان: فقه النوازل في الغرب الإسلامي، 1430هـ -2009م.

2- من مشاكل كتاب المعيار للونشريسي: نسبة الفتاوى إلى أصحابها والظروف التي حفت بإنجازه وظهوره، عمر بن حمادي، مجلة دراسات أندلسية، العدد 25، سنة 1421هـ-2001م.

3- موسوعة المعيار للإمام أحمد بن يحيى الونشريسي، أمحمد بناني، مجلة المعيار، المركز الجامعي تيسمسيلت، العدد: 01، جوان 2010م.

الرسائل الجامعية:

1- نظم المعتمد من الأقوال والكتب في المذهب المالكي للشيخ محمد النابغة الغلاوي دراسة وتحقيق، لخضر بن قومار، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم الشريعة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2004-2005م.